الإدارة الإلكترونية كآلية لتطوير القرار الإداري

E-governanceas a mechanism for administrative decision development

جميل هاجر/ مخبر البحوث القانونية والشرعية، جامعة عباس لغرور خنشلة، طالب دكتوراه، (hadjer.djemil41200@gmail.com)

بوزبرة ضوء المكان/ مخبر البحوث القانونية والشرعية، جامعة عباس لغرور خنشلة، طالب دكتوراه، (dhaouo2401@gmail.com)

ملخص: شهدت الإدارة نقلة نوعية من حيث الأساليب وطرق التعامل وعملية صناعة القرار بعد التطور التكنولوجي الهائل الذي اجتاح كل نواحي الحياة، وهو ماساهم في إعادة هندسة العمليات الإدارية، ونقلها من واقع مادي مجرد إلى واقع افتراضي يعتمد على سرعة انتقال المعلومة داخل المنظمة الإدارية، وتحويل القرار الإداري التقليدي إلى قرار إداري الكتروني،'يتخذ بالاعتماد على الحاسب الآلي والهواتف الذكية، من خلال البرمجيات والتطبيقات عبر الشبكة العالمية الانترنت التي جعلت المنظمة المادية منظمة افتراضية.

Abstract

Management has wit-nessed a quantun leap in terms of methods and the methods of dealing. Making process development that swept all aspects of life and that what contributed to the contributed the re-engineerin of administrative processes. And transfer from the abstract physical reality to a virtual reality depend on the speed of information transmission. Within the adiministrative organhzation and the transformation administrative decision traditional to electronic administrative decision. Taken by approval on the computer and smart phones through roftwar and application over the world web the internet that made the physical or virtual organization.

مقدمة:

لقد شهد العالم تطور تكنولوجي هائل، جعل العالم مجرد قرية كونية صغيرة، وهذا ما أثر في جميع المجالات من بينها رقمنة الجهاز البيروقراطي، الذي يعد الجهاز التنفيذي للسياسات العامة، مما ادى الى نقل وتجاوز إدارة تقليدية تعتمد على الورق والمعاملات اليدوية إلى إدارة حديثة ومتطورة تتم فيها المعاملات بطريقة آلية الكترونية يجعلها سهلة الحفظ والاسترجاع وبأقل تكلفة مما يتيح للمواطن إمكانية قضاء حوائجه دون ضرورة للتنقل لمراكز الخدمة، وصاحب هذا التحول في الإدارة تحول في القرار الإداري، من قرار إداري تقليدي إلى قرار إداري الكتروني يصدره الحاسب الآلي، وذلك من خلال البرمجيات والتطبيقات الجديدة التي سهلت عملية إصدار القرارات الإدارية، نتيجة توفر المعلومات والبيانات اللازمة لصاحب القرار.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في إبراز أثر التطور التكنولوجي والإدارة الالكترونية على القرارات الإدارية، مع بيان قدرة الجهات الإدارية على مواكبة التطور التكنولوجي التي تشهده الساحة العالمية والعربية، فإصدار القرارات بطريقة الكترونية لها أهمية كبيرة من ناحية السرعة في الأداء لتنفيذ مهام الإدارة .

مشكلة البحث: ساعد التطور التكنولوجي في تطوير وارتقاء القرارات الإدارية، من قرارات تقليدية تصدر من الإنسان إلى قرارات إلكترونية تصدرها برامج إلكترونية، من أجل أداء مهمة معينة، هذا ما دفعنا إلى

طرح الإشكال التالي:**إلى أي مدى ساهمت الإدارة الإلكترونية في تطوير الإدارة والقرار الإداري من الشكل التقليدي إلى الشكل الالكترونية؟**

منهجية البحث: اعتمد الباحثين على المنهج الوصفي التحليلي، بغرض وصف المفاهيم والتحليل لإبراز مدى تأثير التكنولوجيا والإدارة الالكترونية على القرار الإداري.

المحور الأول :الإطار المفاهيمي.

قبل تعريف القرار الإداري الالكتروني، لابد من تعريف القرار الإداري التقليدي، الذي كان يحكم الإدارة التقليدية قبل دخول تقنية المعلومات والاتصالات، التي حولته إلى قرار إداري مرقمن والكتروني، بعدما كان القرار الإداري التقليدي يتخذ بطريقة تقليدية، ويصدر من العنصر البشري، أصبح بإمكان اتخاذ القرار دون الرجوع إليه، وذلك عن طريق الحاسب الآلي والبرمجيات التي خصصت لهذا العمل، ويعتبر القرار الإداري هو العصب الحساس لنشاط الإدارة، وهو بمثابة العجلة التي يدور عليها هذا النشاط، بحيث تعني لفظة قرار لغة ما استقر عليه الرأي من الحكم في مسالة ما، لهذا فمن الأجدر إطلاق لفظة قرار على العمل الإداري، الذي تتوجه فيه الإدارة إلى إنشاء المركز القانوني، وليس على الأعمال المادية.

أما الإدارة تشير في مفهومها العضوي الموسع إلى صدور أعمالا تخضع للقانون الإداري والعكس، كما أن هذه الأعمال قد تتمتع

بالصيغة المنفردة أو تكون عملا ثنائيا "العقد"،ومن جهة أخرى فبعض هذه الأعمال قد تقترن بالتأثير في النظام القانوني وإنشاء الأثر المستحدث. ومنه نستخلص انه يطلق تسمية العمل الإداري على كل عمل يخضع للقانون الإداري، وتسمية القرار الإداري يطلق على نوع معين من الأعمال الإدارية وهي الأعمال التي تنشئ المركز القانوني أو تعديله أو تلغيه[1].

حسب ما استقر عليه إنشاء مجلس الدولة والفقه، يعرف القرار الإداري بأنه إفصاح للجهة الإدارية عن إرادتها الملزمة، بقصد إنشاء أو تعديل أو إلغاء أحد المراكز القانونية متى كان ذلك ممكناً عملاً وجائزاً قانونا، وكان الهدف منه تحقيق مصلحة عامة.

من خلال التعريف السابق يمكن استخلاص تعريف للقرار الإداري بأنه تصريح جهة إدارية عن إرادة منفردة، ملزمة قصد إنشاء أو تعديل أو إلغاء احد المراكز القانونية بجواز القانون، هدفه تحقيق المصلحة العامة.

خصائص القرار الإداري:

* إفصاح جهة إدارية عن قرار إداري بطريقة منفردة بحيث لا تشاركها إرادات أخرى.

*ينبغي التعبير عن القرار بطريقة مادية ملموسة وليست ضمنية.

---

[1] برهان زريق،**القرار الإداري تمييزه عن قرار الإدارة**، ط1، وزارة الإعلام،سوريا،2016،ص09-10.

*لا يمكن اعتبارا تصرف الإدارة قرار إداري، إلا إذا احدث تغيير، ذلك بإنشاء مركز قانوني جديد أو تعديله أو إلغاء مركز قانوني كان قائما.

*أن يكون القرار قابل للتنفيذ، لان القرار الذي لا يمكن تطبيقه يعتبر قرارا ميتا.

*أن يكون القرار موفقا للقانون نصا وروحا، بحيث لا يخالف الدستور والقوانين واللوائح[1].

في ظل التطور التقني الهائل كان لابد من اقتراح تعريف جديد للقرار الإداري يواكب هذا التطور التقني الحاصل، إن تبني تعريف للقرار الإداري يتماشى وثورة المعلومات وتأثيرها على المجتمعات خاصة مع ظهور ما يعرف بالإدارة الالكترونية، ذلك بإدخال التقنيات المستحدثة كالحاسب الآلي، فالموظف العام لم يعد يستخدم الطرق التقليدية في تقديم الخدمات وأصبح يعتمد على الحاسب الآلي كذلك في إصدار القرارات الإدارية، يعنى أن الإدارة بدأت تفكر وبكل جدية في تبني العمل الإداري الالكتروني.فالقرار الإداري الالكتروني يمكن أن يصدر وينفذ الكترونيا الأمر الذي من شانه أن يرتب كافة الآثار القانونية الناجمة عنه[2].

---

[1] محمد الشافعي بوراس ،**القانون الإداري**،جامعة بنها،كلية الحقوق ،تخصص قانون عام،ص282

[2] سفر سامر حميد، **نفاذ القرار الإداري الالكتروني**،معهد التقني الناصرية ،الجامعة التقنية الجنوبية، ص03.

ما تلقيه الإدارة العامة من طلب الكتروني على موقعها الرسمي و إفصاحها عن رغبتها الملزمة بإصدار القرار والتوقيع عليه الكترونيا و إعلام صاحب الشأن على بريده الالكتروني، ذلك بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث اثر قانوني معين يكون جائزا وممكنا قانونا، ابتغاء المصلحة العامة[1]. من خلال التعريف السابق يمكن تعريف القرار الإداري الالكتروني تعريفا إجرائيا بأنه عمل الكتروني قانوني صادر بالإرادة المنفردة، والملزمة لإحدى الجهات الإدارية في الدولة، لإحداث تغيير في الأوضاع القانونية القائمة ،إما بإنشاء مركز قانوني جديد (عام أو خاص)أو تعديله.

مفهوم الإدارة الالكترونية

لقد بدأ تطبيق الإدارة الالكترونية في بدايته بصورة مصغرة وبأساليب بسيطة، وكان تطبيقها الفعلي و بطريقة رسمية في أواخر عام 1995بولاية فلوريدا الأمريكية في هيئة البريد المركزي.

تعريف الإدارة الالكترونية : قبل التطرق لتعريف الإدارة الالكترونية لابد أن نعرج على تعريف الإدارة بمفهومها الورقي التقليدي، حيث كانت هناك مجهودات علمية لتعريف هذا المصطلح، حيث عرفها ثابت عبد الرحمان إدريس بأنها" ذلك الجهد الإنساني الذي يتعلق بتخطيط

[1] المرجع نفسه، ص04.

وتنظيم وقيادة ورقابة الموارد البشرية والمادية، لتحقيق أهداف محددة بكفاءة وفعالية." [1]

من خلال التعريف السابق نجد أن الإدارة هي عبارة عن انجاز المهام بمجهود بشري داخل المنظمة، لتحقيق أهدافها المحددة مسبقا بالاعتماد على مجموعة من الوظائف الأساسية، من تخطيط، وتنظيم وقيادة، ورقابة، وفن اتخاذ القرارات.

تعريف الإدارة الالكترونية وهي عملية تحويل ونقل وتغيير شكل الأعمال، والخدمات التقليدية، وجعلها أعمالا تنفذ عبر الأجهزة الالكترونية من خلال الاستعانة بالبرمجيات المساندة.

من خلال التعريف السابق نقترح تعريف للإدارة الالكترونية، هي عملية تحويل المهام و الخدمات من شكلها التقليدي الورقي إلى شكل رقمي، بالاعتماد على الأجهزة الالكترونية والبرمجيات المخصصة.

تكمن أهمية الإدارة الكترونية فيما يلي:

*تسهيل انجاز المعاملات الإدارية.

*القضاء على الفساد ،البيروقراطية ،الروتين ،الرتابة الإدارية التي أرهقت كاهل الإدارة التقليدية.

---

[1] العربي بوعمامة، رقاد حليمة، **الاتصال العمومي والإدارة الالكترونية رهانات ترشيد الخدمة العمومية**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي،الجزائر، العدد09،ديسمبر 2014، ص35.

*القضاء على الطوابير الطويلة ونظام المماطلة التي تعودت عليه المواطن في ظل الإدارة التقليدية.

*تجنيب الاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن لتجنب المحسوبية والرشوة مقابل قضاء الخدمة.

*سهولة حفظ الوثائق ونسخها إلى آلاف النسخ.

*حماية الوثائق المهمة من خلال نسخها على وسيط الكتروني، والاحتفاظ بها في مكان امن.

*القضاء على نظام المكتب الورقي وإحلال المكتب الالكتروني محله.

*التحول من الأرشيف التقليدي إلى الأرشيف الالكتروني.

*تمكين المواطن من الحصول على خدماته من أي مكان، وفي أي وقت أراد ذلك لان الإدارة الالكترونية لا تلتزم بالعطل الأسبوعية والمناسبات الوطنية أو الدينية.

*تفادي الأخطاء البشرية التي عادة ما تعيق مصالح المواطن، فالحاسب الآلي ليس كالموظف البشري الذي يمكن أن يتعب في نهاية الدوام، فالحاسب الآلي يعمل بكل دقة وسرعة في الدقائق الأولى من بدء الدوام، أو في الدقائق الأخيرة.

متطلبات الإدارة الالكترونية

يتطلب تبني هذا الأسلوب في الإدارة العديد من المتطلبات تكمل بعضها البعض، ودونها لا يمكن الحديث على إدارة الكترونية[1].

- **المتطلبات الإدارية:** التطوير الإداري هي تلك العملية التي تهتم بالتطوير الشامل في الجهاز الإداري ككل، وتغييره بشكل يتلاءم مع طبيعة عمل الإدارة الالكترونية.

- **المتطلبات التشريعية والقانونية:**إن تطبيق الإدارة الالكترونية يتطلب إعادة النظر في التشريعات، و إعادة صياغة تشريعات تتوافق والمستجدات الجديدة، فالشروع في التعامل عن طريق الشبكات قبل إصدار التشريعات اللازمة والضرورية حتى لا تفقد الثقة بين العاملين في المنظمة والمستفيدين من خدماتها.

- **المتطلبات التقنية:** وتتمثل في العتاد المادي من الحواسيب وملحقاتها، وتختلف برامجها من حيث التشغيل والتطبيقات، بالإضافة إلى الشبكات ووسائل الاتصال الحديثة.

- **المتطلبات البشرية:**يعد العنصر البشري من أهم المتطلبات والتي بدونها لن تتمكن المنظمة من تحقيق أهدافها،فالمعدات التقنية لا يمكن أن تعمل لوحدها من أجل برمجتها وتشغيلها.

---

[1] وسام بن صالح، **معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية بقطاع الخدمات الصحية دراسة حالة المؤسسة الاستشفائية العمومية عبد الرزاق بوحارة-سكيكدة-**،الملتقى الوطني الأول حول: التسيير الصحي :الصحة وتحسين الخدمات الصحية في الجزائر بين إشكاليات التسيير ورهانات التمويل "المستشفيات نموذجا" جامعة باجي مختار عنابة يومي10 - 11أفريل 2018،ص06

- **المتطلبات المالية**:التمويل المالي للموارد التي تخصصها المنظمة لعملية التحول نحو الإدارة الالكترونية.

- **المتطلبات الأمنية**:تتمثل في توفير برامج حماية وأمن المعلومات المنظمة وكل ما يتعلق بنشاطاتها و أفرادها.

المحور الثاني: تمييز الإدارة الالكترونية عن بعض المصطلحات يتم في كثير من الأحيان الخلط بين مفهوم الإدارة الالكترونية وبين غيرها من المفاهيم الأخرى، نتيجة لحداثة ظهور هذا المصطلح في عالم الأعمال، لهذا كان لابد من التفريق بين مفهوم الإدارة الالكترونية وبعض المفاهيم الأخرى، و إبراز العلاقة بين كل منها وبين الإدارة الالكترونية[1].من خلال التعاريف الواردة سابقا للإدارة التقليدية فان ما يمكن ملاحظته أن الإدارة الالكترونية ما هي إلا استخدام طرق جديدة ومستحدثة، متمثلة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، من اجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المنشأة وبتكاليف ملائمة.حيث تقوم الإدارة الالكترونية بنفس المهام التي تقوم بها الإدارة التقليدية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة.[2]

الإدارة الالكترونية والرقمنة: وعرف الدكتور فتحي عبد الهادي في 2010 الرقمنة على أنها عملية نقل أو تحويل البيانات إلى شكل رقمي للمعالجة بواسطة الحاسب الآلي، وفي نظم المعلومات عادة ما يشار

---

[1] محمد سمير احمد، **إدارة إلالكترونية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008، ص45

[2] محمد سمير احمد، مرجع سابق، ص46

إلى الرقمنة على أنها تحويل النص المطبوع، أو الصور الفوتوغرافية، والإيضاحات، والخرائط ...الخ إلى إشارات ثنائية باستخدام وسيلة للمسح الضوئي لإمكان عرض النتيجة على شاشة حاسب آلي، وفي الاتصالات عن بعد يقصد بالرقمنة تحويل الإشارات التناظرية المستمرة إلى إشارات رقمية[1]، من خلال هذا التعريف نجد أن الرقمنة مصطلح شامل وعام لأنه عبارة عن تحويل الوثائق أي كان نوعها كتاب، صور،.....الخ من شكلها المادي الذي يدركه الإنسان بحواسه إلى مواد رقمية يمكن استرجاعها وحفظها بكل سهولة، عكس المواد التقليدية التي يمكن أن تتعرض للتلف مع عامل الوقت. على خلاف الإدارة الالكترونية التي يقتصر التحويل فيها على المواد الإدارية سواء في المؤسسات العامة والخاصة دون ضرورة للتنقل للمراكز الخدمة.

الإدارة الالكترونية والحكومة الالكترونية: يكمن الفرق بين المصطلحين في الفرق بين الجزء والكل حيث تعد الإدارة الالكترونية جزء من الحكومة الالكترونية، إذ تعرف الإدارة الالكترونية بأنها"التحول بالعمل الإداري من الصيغة الورقية إلى الصيغة الالكترونية، فلم يعد استعمال الورق هو الأساس في تنفيذ سائر الأعمال الإدارية، بل أصبحت تقنيات الحاسب الآلي هي أساس تنفيذ العمل الإداري،سواء لجهة تقديم

[1]نجلاء احمد يس،**الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية**، ط1،دار العربي، القاهرة، مصر، 2013، ص18

الخدمة أم المعلومة أم أصول الحفظ والأرشفة ونحو ذلك من مشتملات العمل الإداري على العموم"[1].

أما الحكومة الالكترونية بالمعنى الدستوري للحكومة فإنه قد يلاحظ عدم تطابق بين معنى "الحكومة" في الأمرين، لأن مهمة الحكومة هو وضع السياسة العامة، أما مهمة الإدارة فهي تنفيذ السياسة العامة، وهاته الأخيرة يمكن أن تتم بالطريقة الرقمية[2]. والحكومة تعني بصفة عام تقديم الأعمال الإدارية الحكومية بصيغة الكترونية،وعليه تكون الإدارة الالكترونية أسبق من حيث الظهور، والإدارة الالكترونية هي أول خطوة لتحقيق الحكومة الالكترونية[3].

الإدارة الالكترونيـــة والأعمـــال الالكترونيـــة ويمكن تعريف الأعمال الالكترونية بأنها "عملية إجراء جميع الوظائف التي تقوم بها المنشأة عن طريق شبكات الكترونية متصلة بعضها البعض، وكذلك تتصل بشبكات المعلومات المتاحة على المستوى العالمي[4]."من خلال التعريف السابق يتضح أن الأعمال الالكترونية أنها عبارة عن تحويل جميع الوظائف التي تؤديها المنشأة من شكلها التقليدي الروتيني إلى الشكل الالكتروني وهي التجارة الالكترونية وكذا الإدارة الالكترونية.

---

[1] اسامة احمد المناعسة، جلال محمد الزغبي، **الحكومة الالكترونية**، ط1،دارالثقافة،عمان، لأردن، 2013، ص 22.

[2] المختار ولهي،**الادارة الالكترونية في الدول العربية**،جامعة محمد بوضياف المسيلة،ص04

[3] اسامة احمد المناعسة،مرجع سابق ص22-23.

[4] محمد سمير احمد ،مرجع سابق ،ص ،50-51.

المحور الثالث: تأثير الإدارة الالكترونية على القرارات الإدارية.

يكمن تأثير الإدارة الالكترونية على القرار الإداري في التغيير الذي أحدثته على مستوى أركان القرار الإداري، لذلك ارتأينا في هذا المحور التعمق والتفصيل في هذا العنصر، الذي لم نتطرق له في الاطار المفاهيمي وهذا قصد تبيان كيف اثرت الادارة الالكترونية في كيفية اتخاذ القرار.

ركن الاختصاص: معنى الاختصاص في القرار الإداري الجهة المكلفة بإصداره في زمان ومكان معنيين ووفقا لأسباب وظروف تقتضيه هذه الجهة، وهي ما يوافق المعنى التقليدي للقرار الإداري على الدوام موظف عام يمنح تلك السلطة بحكم الوظيفة العامة التي يشغلها ووفقا لقواعد توزيع المهام والأعمال الإدارية وقواعد التسلسل الإداري في العمل[1].

أما في ظل الإدارة الالكترونية وتطوير المعاملات الإدارية نرى انه يتم وفق الاختصاص الشخصي بحيث يلتزم الشخص المخول قانونا بأداء مهامه وإصدار قراراته بطريقة الكترونية، كأصل عام ما لم ينص القانون على خلاف ذلك،وبالنسبة للاختصاص الزماني والمكاني، فإن نظام الإدارة الالكترونية تحدد تاريخ بداية الاختصاص الزماني ونهايته كأصل عام،أما عيب الاختصاص المكاني يكاد أن يتلاشى نتيجة

[1] اسامة احمد المناعسة، مرجع سابق، ص106

لتنسيق الكامل بين أجهزة الإدارة الالكترونية.ذلك هو اكبر تطور حاصل في القرار الإداري وفي هذا الركن من خلال مشاركة الحاسب الآلي الموظف العام في إصدار القرار الإداري. وكذلك بالنسبة للنشر الالكتروني إذا حل محل النشر العادي بالجريدة الرسمية من خلال استخدام الوسائل الالكترونية في صناعة القرارات الإدارية وهي نظام الأتمتة (نظام الوسيط الإلكتروني[1]). ويقصد به إمكانية ممارسة الأعمال واتخاذ القرارات اللازمة بطريقة الكترونية تجرى بشكل آلي ومستقل عن العنصر البشري.

فالقرار الإداري يتخذ من جانب الإدارة الالكترونية من قبل برنامج معد لذلك وهنا يمكن القول البرنامج المخصص للترقية،يكون هو المختص لأتمتة هذه الأعمال.في حين يتنافى ركن الاختصاص بالنسبة لعملية الترقية إذا ما صدر من برنامج معد لأغراض أخرى كأعمال التعيين.ويثير ركن الاختصاص العديد من المسائل كبيان مصادر قواعد الاختصاص وخصائصها وصور وعناصر الاختصاص[2].

خصائص قواعد الاختصاص الالكتروني.

وتحدد خصائص القرار الإداري الالكتروني فيمايلي[3]:

---

[1]سامر حميد سفر،مرجع سابق،ص04

[2]مسعودي هشام، **أركان القرار الإداري الالكتروني**، مجلة القانون والمجتمع والسلطة، العدد02، جامعة وهران،2015، ص148

[3]اسامة احمد المناعسة، مرجع سابق ص-ص،107 -111

*تنبثق خصائص القرار الإداري الالكتروني من خصائص النظام الحاسوبي الذي يقوم به فان البرنامج الحاسوبي المعني بممارسة اختصاص إداري معين .حيث يعمل بموجب عملية تقنية رياضية بحتة لا يوجد فيها قياس ولا اجتهاد، بالتالي لن تجد فيها تجاوزات للاختصاص أو التعسف باستعمال البرنامج الحاسوبي الذي يتعامل مع البيانات ومعلومات لا إرادة له فيها أو فيما توصل إليه.

*الاختصاص الالكتروني يتجاوز الصلاحيات القانونية ذلك لان كل اختصاص يمارس بطريقة تقنية بموجب برنامج حاسوبي خاص صمم لهذه الغاية وبالتالي لا يكون بمقدور هذا البرنامج ممارسة أي اختصاص آخر.

*يعتمد القرار الإداري الالكتروني في ظل منظومة الإدارة الالكترونية على تطبيقاتها التي تكون ضمن قوالب تشريعية ناظمة.

*إمكانية تفويض الاختصاص في البيئة الالكترونية وذلك بتوفير سند تشريعي يقره أما بالنسبة للأمور تنظيمية وتنفيذية أكثر منها قانونية، ينبغي برمجة الحاسب الآلي حتى يكون بمقدوره في ظروف معينة كارتفاع الضغط أو حدوث خلل فني أن يحل كل أو جزء من الاختصاصات التي يمارسها وسيط الكتروني آخر.

*العنصر الموضوعي للاختصاص بمفهومه التقليدي متاح حتى في مجال الإدارة الكترونية والاختصاص الإداري الالكتروني، يتم برمجة الأنظمة التقنية الخاصة بالعمل الإداري على العمل بموجب

اختصاصات محددة ومبرمجة، لا تتجاوز على بعضها ولا يكون لأي منها العمل خارج ما حدد لها ووفقا لما رسم بموجب أنظمة تشريعية وتقنية محددة.

*في بيئة الالكترونية هناك اختلاف في العنصر الزمني بين القرار الإداري التقليدي والقرار الإداري الالكتروني، ففي الإدارة التقليدية يحدد للموظف العام حدود زمنية لتمتعه بالاختصاص الإداري من تعيينه وحتى إصدار قرار إنهاء عمله، أما في ظل الإدارة الالكترونية وتطبيقاتها تحقق تواصل دائم مع جمهورها ومتلقي الخدمة والعمل بشكل دائم ومتواصل 24 ساعة في اليوم وعلى مدار الاسبوع، مما يجعل الاختصاص الإداري يستمر خارج الدوام الرسمي التقليدي دون عطل أسبوعية أو رسمية.

*في إطار العنصر المكاني فانه يتحدد حسب طبيعة العمل الإداري، الذي تحدده المنظمة باتخاذ مكان معين للعمل والاجتماع، عادة ما تكون الوحدة الإدارية المعنية بالعمل. أما مع الإدارة الالكترونية يتسع الحيز المكاني للعمل الإداري الالكتروني فهو غير محكوم بأي إطار مكاني. طالما هناك إمكانية وصول الخدمات لطالبيها من أي مكان كان سواء البيت أو الحديقة أو حتى في بلد آخر بكل سهولة ويسر.

ركن الشكل: المقصود بالشكل في القرار الإداري المظهر الخارجي، الذي يبدو فيه القرار والإجراءات تتبع في إصداره بحيث تهدف الشكليات إلى ضمان حسن سير الإدارة من جهة ضمان وصيانة حقوق

الأفراد من جهة أخرى[1].فالقرار الإداري لا يخضع لشكل معين إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك بأن استلزم كتابته واحتواءه على بيانات معينة كذكر سبب القرار.وتتجلى مظاهر الشكل على الصعيد الالكتروني أن الجهة الإدارية تقوم بكتابة القرار لكن بشكل الكتروني وتتخذ كافة الاحتياطات الشكلية والقانونية مع إضافة التوقيع الالكتروني.مع بداية التحول إلى القرار الالكتروني تلجا جهة الإدارة إلى إصدار القرار الإداري بشكله التقليدي وتقوم بنسخه لتقوم بإرساله بغرض التبليغ به.

وتكمن أهمية الأثر القانوني في كونه ركنا أساسيا للقرار الإداري الالكتروني في الإعلانات والتعميمات التي يتم إرسالها عبر مواقع التواصل الاجتماعي التابعة لجهة إدارية أو عن طريق المجموعات التي يتم إنشاءها في تطبيقات الهواتف الذكية كتطبيق الواتس اب والفايبر وغيرها من التطبيقات الأخرى التي تسعى الجهة الإدارية لحصر عملية النشر بعدد معين من الأشخاص التابعين لها والذين يطلق عليه وصف الادمن[2].

ركن المحل: يعد المحل جوهر القرار الإداري ويقصد به التصرف القانوني الصادر عن الإدارة ويأتي في صور عديدة كإنشاء أو إلغاء أو تعديل مركز قانوني معين تكون هي أثار القرار الإداري التي تميز بين

---

[1] ماجد راغب الحلو، **القانون الإداري**،دار المطبوعات الجامعية،الإسكندرية،مصر،2000،،ص519

[2] سفر حميد سامر،مرجع سابق،ص05.

العمل الإداري المادي وبين سائر الأعمال الإدارية القانونية ومن ذلك قرارات التعيين والنقل والانتداب وإنهاء الخدمات ونحوها ولابد أن يكون المحل صحيحا قانونيا حتى يرتب القرار الإداري أثارها وإلا كان معيبا.

وهذه الأحكام انعكست على القرار الإداري الالكتروني يبين أن المحل فيه ببعيد عن المحل في القرار الإداري التقليدي بل أن المحل هنا أكثر تقييدا وتحديدا وذلك أن الوسيط الالكتروني المعنى بالعمل الإداري القانوني يحدد فيه المحل فلا يملك حال توافر الشروط والأركان والظروف المكانية و الزمانية إلا اتخاذ القرار المقتضى أو في الجهة المقابلة اتخاذ قرار مغاير عند عدم توافر الشروط والظروف[1].

ركن الغاية: والمقصود به الغرض التي تسعى الإدارة إلى تحقيقه بإصدار هكذا قرار لابد أن تكون الغاية على الدوام ذات صلة بالمصلحة العامة الظاهرة في الأهداف القانونية المعتبرة عند إصدار القرار الإداري[2]. وتهدف الغاية من القانون الإداري دائما وأبدا تحقيق المصلحة العامة للمجتمع ككل ودون هذه الغاية فان القرار معيبا في غايته أو بالانحراف في استعمال هذه السلطة بحيث يصبح القرار ملغيا[3].

---

[1] اسامة احمد المناعسة،مرجع سابق ص 112-113.

[2] المرجع نفسه،ص113.

[3] سفر حميد سامر، مرجع سابق، ص07

وهذا الركن في الإدارة التقليدية ذي شقين مادي وذاتي، فالأول كما سبق الذكر يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة باعتبارها غاية قانونية لكل عمل إداري، أما الثاني يكمن في البحث عنها.أما في القرار الإداري الالكتروني الأمر مختلف تماما وذلك لأنه يتم إصدار القرار من خلال وسيط الكتروني لا يملك حاسا ولا تقديرا ولا اختيارا حتى يعول عليه في استنباط الشق الذاتي من الغاية المعتبرة في القرار، لأن الوسيط الالكتروني يعمل وفق معطيات مبرمجة مسبقا لا يملك فيها أي اختيار خارج الأوامر التي يغذى بها من لدن المبرمج سلفا.وعليه يمكن أن تنصرف غاية القرار الإداري الالكتروني إلى محتوى وهدف البرنامج العامل في مجال الإدارة الالكترونية المختص، بإصدار قرار إداري الكتروني معين والذي يفترض انه صمم لغاية تحقيق المصلحة العامة[1].

ركن السبب

هو مجموعة الحالات القانونية والمادية السابقة على اتخاذ القرار والدافعة للجهة الإدارية لاتخاذه، وبناءا على ذلك لا يمكن للجهة الإدارية اتخاذ القرار إلا ما إذا توفر سبب قانوني أو واقعي أو مجموعة أسباب تدفع الإدارة إلى إحداث اثر قانوني من خلال إصدار قرار إداري وبذلك فإن أسباب اتخاذ القرار الإداري إما أن تكون قانونية أو مادية.

[1] اسامة احمد المناعسة، مرجع سابق، ص113

بيد أن هناك مسالة يتعلق بسلطة الجهة الإدارية في اتخاذ القرار الإداري وفيما إذا كانت هذه السلطة مقيدة بالأسباب المحددة في القانون، أما إذا كانت تملك سلطة تقديرية في تحديد أسباب القرار الإداري فلها أن تستند للأسباب التي تراها مناسبة في اتخاذ قراراتها.ولكن في الوضع الحالي الذي توصل إليه القرار الإداري الالكتروني ليمكن الحديث عن إمكانية البرنامج المؤتمت على تقدير أسباب القرار، فهو لا يتمتع بالسلطة التقديرية وأسبابه دائما تكون على سبيل الحصر ولكن مع التفكير الاصطناعي يمكن للبرنامج المؤتمت أن يمارس مهام وصلاحيات السلطة التقديرية في تقرير أسباب القرار الإداري الالكتروني[1].

خاتمة

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية إبراز مدى تأثير التطور التكنولوجي الذي أصبح ضرورة ملحة لابد من مسايرتها من قبل الجهة الإدارية، مما فرض اعتماد طرق حديثة والجديدة في القرار الإداري بعد تجاوزه الطريقة التقليدية الروتينية والاعتماد على الطريقة الآلية الإلكترونية فالإدارة الإلكترونية جعلت من القرار الإداري الإلكتروني أكثر مرونة ويسر بعد أن أخرجت الموظف العام من هذه العملية حيث أصبح الحاسب الآلي هو المكلف بإصدار القرار الإداري

[1] مسعودي هشام، مرجع سابق، ص164-165

الالكتروني وهو ما جعل انجاز المهام وتقديم الخدمات يتم بطريقة سريعة ومرنة.

نستطيع أن نبين أهم النتائج الذي توصلنا إليها

*الإدارة الإلكترونية هي جزء من الرقمنة باعتبار أن هذا المصطلح شامل وعام لا يقتصر فقط على رقمنة المواد الإدارية إنما هو نقل كل ما هو مادي إلى الثنائيات البايت (0.1)من صور كتب خرائط وغيرها.

*ساهمت عملية الرقمنة في نقل المهام والخدمات وتحويلها إلى الشكل الالكتروني ما سهل عملية اتخاذ القرار التي كانت سابق صعبة نتيجة عدم توفر المعلومات الكافية.

*الإدارة الالكترونية هي الخطوة الأولى لتحقيق حكومة الالكترونية ومن ثم حكومة ذكية تعمل على الهواتف الذكية.

*القرار الإداري الالكتروني هو تطوير للقرار الإداري التقليدي الذي كان يتخد من العنصر البشري وإدخال التكنولوجيات الحديثة في صياغته وذلك قصد مواكبة الطبيعة الالكترونية.

الافاق

-ضرورة ادماج تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي حتى لانكتفي برقمن القرار الاداري وانما جعله ذكي يتخذ بالاعتماد على الروبوتات.

-جعل الادارة المستقبلية عبارة عن مركز للربوتات كل واحد لديه مهام معينة.

-االاستغناء النهائي عن العنصر البشري في عملية اتخاذ القرار الا ان العامل البشري مهمته توجيه وادارة والصيانة في خالة وجود خلل في هذه الروبوتات.

سهولة التعامل مع هذه الربوتات من خلال كود الهاتف الذكي الذي يعد بمثابة بطاقة تعريفه.

1-الحذر الشديد في اعتماد النظام الالكتروني حيث ينبغي في بداية التحول إلى العمل الإداري الالكتروني بنسخ الورقية العادية من اجل النشر والإعلان

2-تدريب وتأهيل العاملين في الجهة الإدارية للسهولة التعامل مع الانترنت والبرامج وأجهزة الحاسب الآلي بحيث أن هنا شريحة كبيرة تجهل العمل الإداري الالكتروني خاصة الموظفين القدماء الرافضين للتغيير.

3-عزوف الأفراد عن استخدام لحواسب الآلية خاصة مع انتشار الواسع للهواتف الذكية مما فتح المجال إلى هذا النوع الجديد من القرارات عن طريق الانترنت أو تطبيقات الهواتف الذكية.

4-وضع إجراءات قانونية وأمنية شديد للحماية العاملين والمتعاملين مع النظام الإداري الالكتروني.

5-تتميز القرارات الإدارية الالكترونية براعتها ودقتها المتناهية لأنها صادرة عن طريق الحاسب الآلي الذي لا يمكن أن يخطا أو يقصر في العمل إلا في حالة وجود خلل في البرمجة.

6-ضرورة وجود العنصر البشري للمراقبة وتوجيه لأنه مهما كان فالحاسب الآلي يبقى ناقصا ويمكن أن يعرض للخلل يجعله يتعطل.

قائمة المراجع

الكتب

1.أسامة احمد المناعسة،جلال محمد الزغبي،**الحكومة الالكترونية**،ط1،دار الثقافة،عمان،الأردن،2013.

2.برهان زريق،**القرار الإداري تمييزه عن قرار الإدارة** ، ط1،ورزاة الإعلام،سوريا، ،2016.

3.ماجد راغب الحلو،القانون الإداري،دار المطبوعات الجامعية،الإسكندرية،مصر،2000.

4.محمد سمير احمد ،الإدارة الالكترونية،دار الميسرة للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن،2008.

5. محمد الشافعي بوراس ،القانون الإداري،جامعة بنها،كلية الحقوق ،تخصص قانون عام.

-6مزهر شعبان العاني،شوقي ناجي جواد،الإدارة الالكترونية، دار الثقافة،عمان، الأردن،ط1،2014.

-مصطفى يوسف كافي،الإدارة الالكترونية،دار رسلان للنشر و التوزيع دمشق،سوريا،2011.

-نجلاء احمد يس:الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية،دار العربي ،ط1،القاهرة،مصر، 2013.

المجلات

-أ العربي بوعمامة رقاد حليمة،**الاتصال العمومي والإدارة الالكترونية رهانات ترشيد الخدمة العمومية**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي،الجزائر، العدد09 ،ديسمبر2014.

-مسعودي هشام،**أركان القرار الإداري الالكتروني**،مجلة القانون والمجتمع والسلطة،العدد الثاني جامعة وهران،2015.

-سامرحميد سفر ،**نفاذ القرار الإداري الالكتروني**،معهد التقني الناصرية، الجامعة التقنية الجنوبية.

مداخلات

-المختار ولهي،**الإدارة الالكترونية في الدول العربية**،جامعة محمد بوضياف المسيلة

-وسام بن صالح، **معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية بقطاع الخدمات الصحية دراسة حالة المؤسسة الاستشفائية العمومية عبد الرزاق بوحارة-سكيكدة-**،الملتقى الوطني الأول حول: التسيير الصحي : الصحة وتحسين الخدمات الصحية في الجزائر بين إشكاليات التسيير ورهانات التمويل" المستشفيات نموذجا" جامعة باجي مختار عنابة يومي10 - 11أفريل 2018